

لمرورهم الى انهم وهم تكليف العاجز ان لا يتم الملازمة كما لو ان يحصل
قبل الفعل سلامة السبب والالات وان لم يحصل حقيقة القدرة
التي بها الفعل فانه قلت العجز باق مع سلامة عدم القدرة المؤثرة
فليس جازم التكليف موقفت لما جازم سنة التدبير على خلق القدرة المؤثرة
عند قصد الفعل اذا سلم السبب جعل سلامة كالقدرة وقد يجب
ان عن المستلزم المعجز بان القدرة لو لم يكن قبل الفعل لزم تكليف
العاجز بان القدرة جازمة للصدقة الى القوة الغضبية التي
من كونها واما القوة السجدة بغير ابط التاثير فغير حاصل للضدين
انفاقا عند ان حقيقه روح ان القدرة المعروفة الى الكون هو سببها
القدرة التي تعرف الى الايمان لا اختلاف بينهما الا في السلف لان
سبب من سبب الفعل كالالات والارادة والادوات المعروفة
لتميز القدرة الناقصة صاحبة للضيق كالانسان يصلح للصدقة
والكذب واليدل على الايراد والكفار وكذا القدرة الحقيقية وحقيقة
ان الطاعة مع المعصية انما تختلفان بالنسبة الى الامر واليهيلا من
حيث المرات فان السجدة كدفع طاعة وللصنم معصية فلا تفاوت
في ذات السجدة ولا يتفاوت القدرة علمها الا انما افرقت

باده

ضابط
بيان

بالطاعة

بالطاعة تسمى بوجوبها واذا افرقت بالمعصية سميت خذلا ناهيه
في ذاتها واحدة لانها وضع الجمة على الارض وهو الا اختلاف في
المتعلق لا بوجوب الاختلاف في نفس القدرة فكما قال الكافر قادر
على الايمان في ان الايمان الا انه صفة قدرته ان الكافر الى الكون
و صيغ باختياره صرفا ان القدرة الى الايمان كسبب الكافر للدم
والعقاب واذا ثبت ان القدرة واحدة ثبت ان القدرة عند تكليف
الكافر على الايمان ثابتة فكل من لم يتكليف العاجز ولا يتكليف هذا الشارة
ان روي هذا الجواب انما هو الجواب سلبا لكون القدرة قبل الفعل
انما يتجدد الامتثال او بدونه لان القدرة على الايمان في حال
الكون تتوقف على الايمان لا على حالة فانه يجب من فعله ولا يتكليف بان المراد
ان القدرة وان صلحت للصدقة كنهها من حيث التعلق باجرامها
لا يكون الا مع ارض مع احداهما فلا يلزم من هذا الجواب تسليم كون
القدرة التي بها الفعل قبل الفعل لان القدرة التي بها الفعل هي القدرة
من حيث انما تستلحق بالفعل وهي ليست مسوقة عليه لا القدرة
المطلقة حتى يلزم ان يكون القدرة قبل الفعل حتى ان يلزم مقارنة
للعقل هي القدرة المتعلقة بالفعل وما يلزم من مقارنة التمسك
للمراد ان سبب العقل هي القدرة المتعلقة به ان بالمراد